الجزائر: احد مؤسسي «الجماعة الاسلامية المسلحة» ينفي علمه باطلاق سراحه ويطالب بالعلاج

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

اكد نجل مَن يُعتقد انه احد مؤسسي «الجماعة الاسلامية المسلحة» في الجزائر والمعروفة اختصارا باسم «جيا»، اوائل التسعينات، انه لا يملك اية معلومات بخصوص ما يروج للافراج عن والده المحكوم عليه بالاعدام والموجود حاليا بسجن سركاجي بالعاصمة.

وقال عدلان العيايدة، وهو نجل عبد الحق العيايدة، بعد زيارة قام بها الى والده بالسجن، ظهر الخميس ان والده يتساءل عن السر في الترويج لاطلاق سراحه وهو ينتظر العلاج منذ 1998.

وقال في اتصال مع «القدس العربي» الجمعة ان والده ابلغه بانه «اخر من يملك حقوقا في هذا السجن».

يذكر ان العيايدة اعتُقل في المغرب سنة 1994 قبل ان يتم تسليمه للسلطات الجزائرية سنة 1997 حيث وضعه القضاء بسجن سركاجي المعروف والذي يوجد به المحكوم عليهم بالاعدام في القضايا الامنية.

واضاف عدلان العيايدة ان والده يوجد في حالة صحية يرثى لها وتساءل عن الاسباب التي تمنع نقله الى المستشفى لاجراء جهاز كشف بالاشعة الدقيقة رغم ان طبيب السجن هو الذي طلب ذلك.

ونقل عدلان استغراب والده من «المنطق المزدوج المتمثل في الترويج للافراج عنه من جهة، ورفض العلاج عنه من الجهة الاخرى».

واوردت صحف محلية في المدة الاخيرة ان عبد الحق العيايدة سيكون ضمن المفرج عنهم في اطار تطبيق تدابير العفو التي اقرها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري في استفتاء عام يوم 29 ايلول/سبتمبر الماضي وشرع في تطبيق مواده بمرسوم رئاسي يوم 28 شباط/فبراير الاخير.

وقال العيايدة نقلا عن والده ان مدير السجن يمنع منذ 1998 عنه العلاج بحجة انه لا يوجد من يضمن نقله الى المستشفى.

وبخصوص موقفه من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، قال العيايدة ان والده لم يطلع على النص بعد وانه ينتظر جريدة «الشعب» الحكومية الناطقة بالعربية للاطلاع عليه بعد ان يكون 15 محكوما عليهم بالاعدام قد اطلعوا عليه على اعتبار ان نسخة واحدة يتم تداولها بين المحكوم عليهم بهذه العقوبة والمقدر عددهم بـ15 شخصا من بينهم خمسة محكوم عليهم في قضايا ارهابية.

قيادات في جبهة الانقاذ الجزائرية ترفض اجراءات الحكومة للمصالحة في البلاد

■ الجزائر ـ يو بي أي: رفضت قيادات في الجبهة الاسلامية للانقاذ الجزائرية المحظورة المراسم الرئاسية المتضمنة تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي أصدرتها الحكومة قبل أسبوع لانهاء العنف في البلاد.

وأعلن بيان صدر الجمعة وقعه رئيس البعثة البرلمانية لجبهة الانقاذ في الخارج أنور نصر الدين هدام الموجود منذ تسعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وأحمد الزاوي ومرزوق خنشالي ورشيد زياني الشريف، رفضهم لقوانين المصالحة التي أصدرتها الحكومة واصفة اياها بقوانين «اللاعقاب» في الجزائر،في اشارة الى رفض النصوص الحكومية لأي متابعات أو اتهامات تستهدف المنتسبين للسلطة كقوى الأمن بخصوص العمليات التي قادتها منذ اندلاع العنف في البلاد عام 1992 لايقاف الجماعات المسلحة والتي حدثت فيها تجاوزات تقول الحكومة انها ارتكبت بصفة فردية وليس بقرار رسمي.

وقال البيان «لقد كان الشعب الجزائري وهو يصوت على مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يحدوه أمل بانهاء المظالم التي طالته نتيجة انتكاس تجربة التعددية السياسية عبر توقيف المسار الانتخابي في 1992 ومصادرة ارادة المجتمع وخياره الحر...واذا بالمراسم الرئاسية المتضمنة تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تأتي لتفرغ مشروع المصالحة من أهم مضامينه الاجتماعية والسياسية والثقافية الأساسية وتشحنه ببعض المفاهيم والتدابير التي حولته الى مشروع لتقنين سياسة اللاعقاب واللاعدالة فضلا عما وضعته النصوص الجديدة من تدابير قانونية تنتهك بشكل خطير حقوقا أساسية للانسان الجزائري وخاصة ما يتعلق منها بحق حرية التعبير ومسؤولية كشف الحقيقة وواجب الادلاء بالشهادة التاريخية لحماية الذاكرة التاريخية للأجيال وحق التجمع وحق الممارسة السياسية لجميع الجزائريين من دون اقصاء».

ونبه البيان الى أن «التدابير الجديدة لم ولن تصب في مسار انهاء الأزمة وانما تعمل على تأجيلها وربما تحضر أزمات اجتماعية أخرى أشد خطورة وأكثر أهوالا لا قدر الله».

وأكد أن «المصالحة الحقيقة لا يصنعها منطق الغالب والمغلوب وتجريم الضحية وتقنين اخفاء الحقيقة ومعاقبة من يسعى للكشف عنها والذي يسيطر على لغة وروح هذه التدابير التي يقف وراءها تفكير استئصالي واضح ومعروف لدى الشعب الجزائري الذي لا شك أنه قد أصيب بالصدمة».

وأضاف البيان «من الواضح أن هذه النصوص جاءت بعد مخاض عسير وصراع مرير بين التيار الوطني التصالحي، الذي يريد التأسيس لشراكة جديدة بين الجزائريين لادارة الشأن العام على أسس الاحترام المتبادل لمختلف التوجهات والرؤى والبرامج والقناعات السياسية والفكرية، وبين التيار الاستئصالي(العلماني) الذي يريد الهيمنة على مقدرات المجتمع والسيطرة على دواليب الحكم بقوة الحديد والنار ولا يعترف بأي شكل من أشكال الشراكة السياسية واحترام ارادة الشعب الجزائري في اختيار المشاريع والبرامج التي تعبر عن قناعاته وهويته الحضارية».

وشدد على أن النصوص التي وضعتها الحكومة «تعد استمرارا لسياسة الكل الأمني وهروبا الى الأمام بعيدا عن الارادة الصادقة في حل نهائي للأزمة الجزائرية».

ودعا البيان الى تبني «مبادئ المصالحة الوطنية الراشدة» من خلال «الاعتراف بحق المواطنة غير المنقوص وغير المجزأ لجميع الجزائريين على قدم المساواة واستعادة الحقيقة وعدم التستر على الجرائم والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في أي مستوى كانت».

كما دعا الى «الاعتراف بحق التعبير عن الرأي وحق التجمع وحق الممارسة السياسية في ظل احترام القوانين السارية المفعول واحترام اختيار الشعب ودعم الحريات الفردية والجماعية وتكريس العدالة واستقلالية القضاء».

وأكد على ضرورة أن تقوم المصالحة الوطنية على «عدم التجني على الحقيقة التاريخية وعدم الاقصاء والتحقيق المستقل حول كافة الجرائم المرتكبة في حق الشعب وانصاف المظلومين واجلاء الحقيقة كاملة في قضية المفقودين». وتعهد الموقعون بالعمل على «تكثيف عملنا من أجل الحد من تأثير التيارات الطفيلية الاستئصالية المعادية لمبدأ حق الشعوب في الاختيار والتي تراهن على الديمقراطية الشكلية التي تزيف ارادة الشعب وذلك من أجل العمل الدؤوب لترجيح التوازنات الوطنية الحالية للوصول بمسار المصالحة الوطنية الى نهايته الصحيحة».

وكانت الحكومة الجزائرية كشفت الأسبوع الماضي عن الاجراءات التطبيقية لميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي تمنح العفو الكلي أو الجزئي لعناصر الجماعات المسلحة المتشددة والمسجونين في «قضايا ارهابية» لانهاء الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها البلاد منذ العام 1992 بعد الغاء السلطة بدعم من الجيش نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بدورها الأول جبهة الانقاذ.

■ نشطاء مغاربة التقوا الجمعة خارج محكمة مراكش (جنوب) للتعبير عن احتجاجهم على الاعتداءات الجنسية التي يتعرض لها اطفال بالمنطقة على يد «سيّاح» اجانب بتواطؤ محلي.
وصادف نهار الجمعة محاكمة شبكة من 18 شخصا، بينهم فرنسي، متهمين بتسجيل افلام بورنوغرافية «ابطالها» اطفال مقابل اغراءات مادية. وتُعتبر مراكش الوجهة المفضلة للسيّاح الغربيين في منطقة المغرب العربي. وقد استوطن بها العشرات في السنوات الاخيرة.
غير ان النشاط السياحي رافقته انحرافات اخلاقية وجنسية يمارسها سياح بحق اطفال من الجنسين، دون سن الرشد، تدفعهم الحاجة والاغراء. وتنشر الصحف المغربية باستمرار تقارير عن شبكات الجنس في «المدينة الحمراء». وتسمى الجمعية التي نظمت تجمع يوم الجمعة «ماتقيش ولدي» (لا تلمس ولدي)

القذافي: المتظاهرون الليبيون سعوا لقتل القنصل الايطالي

■ سرت (ليبيا) ـ رويترز: قال الزعيم الليبي معمر القذافي الخميس ان المتظاهرين الليبيين سعوا الى قتل القنصل الايطالي وأسرته عندما حاولوا اقتحام القنصلية الايطالية الشهر الماضي في شرق البلاد.

كما حذر القذافي الايطاليين من أنه لا يمكن استبعاد هجمات مستقبلية اذا رفضت حكومتهم تعويض الليبيين عما فعلته السلطات الايطالية خلال الحكم الاستعماري الايطالي لبلاده في القرن الماضي. وقال ان الاف الليبيين قتلوا.

وقال القذافي مخاطبا تجمعا من كبار المسؤولين ومؤيدين اخرين ان المحتجين كانوا عازمين على قتل القنصل وأسرته عندما هاجموا القنصلية الايطالية في بنغازي وأنهم لم يستهدفوا الدنمارك لانهم لا فكرة لديهم عن الدنمارك .

وأضاف أن الليبيين يكرهون ايطاليا وليس الدنمارك ويتحينون أي فرصة للتعبير عن غضبهم من ايطاليا منذ عام 1911 عندما احتلت ايطاليا ليبيا.

وقال ان السبب في ذلك هو عدم قيام ايطاليا بتعويض الليبيين عن معاناتهم.

وقتلت قوات شرطة مكافحة الشغب الليبية 11 شخصا على الاقل واصابت أكثر من 60 اخرين لمنع المحتجين من اقتحام مبنى القنصلية في 17 شباط/فبراير.

وكان مسؤولون ليبيون قالوا ان الاحتجاجات اثارها غضب الليبيين بسبب الرسوم الساخرة للنبي محمد التي نشرتها لاول مرة صحيفة دنماركية. وقالوا أيضا ان الاحتجاجات كانت ضد وزير الاصلاح الايطالي روبرتو كالديرولي الذي طبع الرسوم الساخرة على قمصان وارتداها امام عدسات التلفزيون قبل أن يجبر على الاستقالة.

وهذه أول مرة تنحي فيها حكومة طرابلس باللائمة في احتجاجات بنغازي على الاستعمار الايطالي لليبيا.

وقال القذافي انه برغم أن ليبيا تتمتع بعلاقات طيبة مع حكومة روما ومع زعماء المعارضة في ايطاليا فينبغي ان تدفع ايطاليا تدفع تعويضات.

وأضاف خلال الخطاب الذي بثه التلفزيون الرسمي على الهواء ان طرابلس ترغب في استغلال الروابط الجيدة مع ايطاليا في الوقت الحالي كي تدفع روما تعويضات.

وقال ان ذلك يهدف لمنع تكرار الاستعمار في المستقبل لان لا أحد يعرف كيف ستكون ايطاليا في الخمسين او المئة عام المقبلة.

سلطات الرباط تعيد لاحد رعاياها جواز سفر بعد احتجازه سنتين

اسبانيا تسلم المغرب شخصا يشتبه في علاقته مع جماعات جزائرية

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

صادق المجلس الحكومي الاسباني الجمعة برئاسة خوسي لويس رودريغيث سبتيرو على تسليم المغرب محمد برادة الى السلطات القضائية التي تلاحقه بتهمة الانتماء الى جماعة متطرفة.

واعتقلت الشرطة الاسبانية هذا المغربي في مدينة مالقا جنوب اسبانيا يوم 3 كانون الثاني/يناير الماضي بموجب مذكرة توقيف دولية.

وأكدت الناطقة باسم الحكومة بعد الاجتماع الوزاري أن هذا الشخص «يشتبه في تقديمه المساعدة الى شخصين آخرين للتدريب على العمليات الارهابية والانتقال لاحقا الى العراق»، وانه كان يعتزم الانتقال الى الجنوب الجزائري وصحراء مالي حيث يشتبه في وجود معسكر لـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال» الجزائرية التي يُزعم أنها تولت مؤخرا تدريب عدد من المغاربة في دول ساحل الصحراء وارسالهم الى العراق.

من جهة اخرى قررت الحكومة الاسبانية تسليم مواطن مغربي يشتبه في انتمائه لجماعة ارهابية الى السلطات القضائية المغربية التي كانت تطالب به، بينما أعادت حكومة الرباط الى المغربي محمد الحداد جواز سفره بعد الاحتفاظ به سنتين والذي تحدثت وسائل إعلام وهيئات سياسية اسبانية عن امكانية تورطه في تفجيرات 11 اذار/مارس في العاصمة مدريد.

وعلاقة بالخبر الأخير، أكد محامي محمد الحداد في اتصال مع «القدس العربي» أن الشرطة المغربية في مدينة تطوان قد أعادت صباح الجمعة جواز سفر محمد الحداد بعدما احتفظت به لمدة تقارب السنتين (منذ اعتقاله يوم 16 اذار/مارس 2004) رغم الافراج عنه في نيسان/أبريل من السنة نفسها بعدما ظهرت مؤشرات تبرئه من التهم التي وجهت اليه. الا أنه منع من مغادرة الأراضي المغربية رغم أن السلطات القضائية الاسبانية ألحت على استنطاقه.

وابلغ المحامي الحاجي الحبيب «القدس العربي» ان اجراء تسليم الجواز «لم يستغرق أكثر من دقيقة واحدة، وكان على الدولة المغربية أن تقوم بهذا منذ سنة ونصف وليس بعد فضيحة الاتهامات».

وبدوره قال محمد الحداد انه الآن يقوم بجميع الإجراءات مع القنصلية الاسبانية في تطوان (شمال المغرب) للحصول على تأشيرة دخول الى اسبانيا لان صلاحية بطاقة إقامته انتهت في شباط/فبراير الماضي.

وقال الحداد «سأتوجه الى المحكمة الوطنية في مدريد لتقديم جميع الشروحات التي يرغب فيها القضاء الاسباني حتى أدحض جميع هذه الاتهامات».

يذكر أن الحداد كان متهما في تفجيرات 11 اذار/مارس وأنه على علاقة بالمخابرات المغربية، مما جعل البعض يتهم هذه المخابرات بأنها خططت لهذه التفجيرات. لكن القضاء الاسباني تراجع عن اتهامه في آخر المطاف بعد مقارنة بصماته وحامضه النووي ولم يعثر عليها في أي مكان من مسرح الاعتداءات. كما لم يشهد ضده أي شخص من الأشخاص 116 الذين اعتقلوا حتى الآن في هذه التفجيرات.

الى ذلك، يقوم قاضي التحقيق المشرف على ملف التفجيرات هذا، خوان ديل أولمو بإعادة استنطاق المعتقلين الذين مر على اعتقالهم سنتين تقريبا لأن القانون الاسباني لا يخول اعتقال أي متهم أكثر من سنتين ويمكن تمديد هذه المدة في حالة قصوى.

ويمثل المعتقلون وعددهم قرابة عشرين شخصا منذ بداية الأسبوع للنظر في استمرار اعتقالهم أو الإفراج عنهم.

ويسود الاعتقاد، كما أفادت جريدة «لراسون» الجمعة أن القاضي سيمدد حبس أغلبية المعتقلين لمدة سنتين حتى اكتمال التحقيق، علما أنه يوجد قرابة 100 من المتابعين في ملف 11 اذار/مارس في حالة سراح، وإن كان أغلبهم متابعا بتهم ثانوية وهامشية مثل تزوير وثائق هوية أو استعمال هاتف أحد المتورطين في التفجيرات.

تأجيل النظر في قضية 5 مغاربة سلمتهم امريكا من غوانتانامو

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قررت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بسلا الجمعة ارجاء النظر الى غاية 14 نيسان/أبريل المقبل في قضية المغاربة الخمسة الذين كانوا معتقلين بغوانتانامو. ومثل صباح الجمعة أمام هيئة المحكمة عبد الله تبارك ورضوان الشقوري ومحمد أوزار وهم المتابعون في حالة سراح، فيما لم يحضر كل من ابراهيم بن شقرون ومحمد مزوز اللذين يوجدان رهن الاعتقال للاشتباه في تورطهما في قضية ما يعرف بمجموعة محمد الرحا، البلجيكي من أصل مغربي الذي تتابعه النيابة العامة في اطار قانون مكافحة الارهاب من أجل الاشتباه في علاقته بمنظمات ارهابية بالخارج وتقول السلطات ان رحا كان يستقطب ناشطين مغاربة وعربا للقتال ضد القوات الامريكية في العراق.

ويتابع المتهمون الخمسة او ما يعرف بمعتقلي غوانتانامو، الذين سلمتهم السلطات الامريكية في 1 اب/اغسطس 2004 الى السلطات المغربية بتهم «الانضمام الى عصابة اجرامية وعدم التبليغ عن جرائم المس بأمن الدولة وتقديم مساعدة لعصابة اجرامية عن طريق نقل أموال وتسليمها الى مغاربة يكونون عصابة ضد المصالح المغربية والمشاركة في تزوير جواز سفر واستعماله».

ارتفاع وتيرة تدفق المهاجرين على سواحل جزر الكناري رغم سوء الاحوال الجوية

مسؤول: الاتحاد الاوروبي «يؤيد بقوة» استضافة المغرب مؤتمرا دوليا حول الهجرة

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

أكد مسؤولون مغاربة ان مؤتمرا اوروبيا افريقيا سيعقد في الربيع القادم بالمغرب حول الهجرة والتنمية يناقش اساسا موجة الهجرات القادمة من دول افريقيا جنوب الصحراء قاصدة دول اوروبية عبر المغرب والجزائر.

وقال نبيل بن عبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية أن هناك مساندة قوية وانخراطا عميقا للاتحاد الأوروبي لتنظيم المغرب لهذا المؤتمر.

وأوضح بن عبد الله أن هناك مقاربة «انطلقت من القناعة المغربية من أن موضوع الهجرة لا يمكن أن يعالج الا في اطار تنموي وفي منحى يهدف الى الرقي بأوضاع البلدان الافريقية تحديدا».

واضاف أن هناك أيضا «انخراطا تدريجيا وعميقا» من قبل عدد كبير من الدول الافريقية من أجل أن يحتضن المغرب هذا اللقاء في أقرب وقت ممكن.

وقدم المغرب واسبانيا اقتراحا مشتركا اثناء ازمة المهاجرين الافارقة الذين كانوا يتجمعون في شمال المغرب وحاولوا في الخريف الماضي اقتحام الاسوار المحيطة بمدينتي سبتة ومليلية لمؤتمر تشارك فيه الدول الافريقية والاوروبية المعنية بالهجرة ويعقد على مستوى وزراء الخارجية على ان يعقد في المغرب خلال الاسابيع القادمة.

وقال بن عبد الله أن التحضير جار لتنظيم هذا المؤتمر بتعاون مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الافريقية وأن ذلك يأتي ليكرس أكثر المقاربة التي ينادي بها المغرب من أجل حل شمولي لقضية الهجرة.

ولوحظ ارتفاع وتيرة تدفق المهاجرين السريين من بلدان جنوب الصحراء على سواحل جزر الكناري خلال الايام الماضية بالرغم من سوء الأحوال الجوية حيث أوقف الحرس المدني الاسباني صباح الخميس بسواحل الأرخبيل 110 مهاجرين سريين. وقامت فرق الانقاذ بتقديم المساعدة لمجموعة جديدة من 27 مهاجرا سريا من بلدان جنوب الصحراء في الوقت الذي كانوا فيه على وشك الغرق وهم على متن قارب على بعد ستة كيلومترات من جزيرة الكناري الكبرى.

وأوضح الحرس المدني أنه قام بنقل المهاجرين السريين الذين تم انقاذهم ومن بينهم امرأتان الى المركز الصحي بماسبالوماس (جنوب الجزيرة) لتلقي الاسعافات مضيفا أن الحالة السيئة للبحر جعلت عملية انقاذ هؤلاء الأشخاص صعبة .

وبعد ساعة من ذلك قامت مصالح الانقاذ البحرية بنجدة مجموعة أخرى (من 48 مهاجرا سريا) ينحدرون من بلدان جنوب الصحراء بينما كانوا في وضع حرج على بعد حوالي 200 كلم جنوب غرب جزيرة الكناري الكبرى.

وأوقف الحرس المدني حوالي الساعة 9 صباحا قاربا آخر وعلى متنه 35 مهاجرا من بلدان جنوب الصحراء فور وصولهم الى سواحل جزيرة تينيريفي.

وبذلك يضاف هؤلاء المهاجرين الى 337 آخرين من بلدان جنوب الصحراء تم توقيفهم خلال الأيام الثلاثة الأخيرة في سواحل جزر الكناري.

وتعتبر هجرة القاصرين القادمين من دول الجنوب باتجاه اوروبا من الظواهر التي تثير اهتماما واسعا وقلقا في المجتمعات الاوروبية خاصة لدى منظمات المجتمع المدني. وأكدت نزهة الشقروني الوزيرة المغربية المكلفة بالجالية المغربية بالخارج، أن ظاهرة هجرة القاصرين غير المرفوقين تندرج في الاطار العام للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتنوع تدفق الهجرة المرتبط بالأسر وخاصة تلك المنحدرة من الأوساط المعوزة. وأشارت الشقروني خلال ندوة نظمت حول هجرة القاصرين غير المرفوقين، الى أن عدة عوامل تقف وراء هذه الظاهرة والمتعلقة خصوصا بالأسباب البنيوية المرتبطة بفوارق المستوى المعيشي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وأوضحت أن عامل القرب الجغرافي الذي ينضاف الى الاجتذاب الذي تمارسه أوروبا على الشباب واليأس الذي تستغله الشبكات الاجرامية السرية العاملة في مجال تهريب البشر تشكل أيضا عاملا أساسيا لهذه الظاهرة.

وذكرت الشقروني أن المغرب، الذي أدرك رهانات هذه القضية، أقام تعاونا مع اسبانيا في هذا المجال بهدف وضع اطار وقائي، يستطيع لوحده محاربة هذه الظاهرة المرتبطة بالظروف الهشة التي يعيشها بعض الشباب خاصة في بعض المناطق المصدرة للمهاجرين بالمغرب.

ووقع المغرب مع اسبانيا سنة 2003 مذكرة تفاهم من أجل ترحيل القاصرين غير المرفوقين من هذا البلد، تهدف اقامة تعاون شامل حول هذه القضية المعقدة التي تتطلب معالجة اجتماعية من كل الجوانب وليس فقط من الجانب الأمني البحت.

وأشارت المسؤولة المغربية الى أن المغرب أقام في هذا الاطار تعاونا مع الحكومة الكاطلانية حول قضية المهاجرين القاصرين غير المرفوقين، وذلك في اطار اجتماعات اللجنة المختلطة المغربية الكاطلانية والتي مكنت من الشروع في حوار مثمر حول هذه القضية وبرمجة عدة اجراءات لمواجهتها.

وذكرت بأن الطرفين اتفقا، في اطار وضع سياسة وقائية ومعالجة شاملة لهذه القضية، على انشاء مراكز لاستقبال وادماج المهاجرين القاصرين وتكوينهم حيث يعتبرها المغرب مجالات متعددة الاختصاصات تشتمل على عدة أنشطة مثل الاستقبال والتكوين والتربية والتوجيه والمتابعة.

وأكدت الشقروني على أن انشاء هذه المراكز متعددة الاختصاصات ستشكل احدى الوسائل للحد من العجز الحاصل في مجال البنيات التحتية الاجتماعية في المناطق المعوزة التي ينطلق منها المهاجرون القاصرون.

وأوصت دراسة الـ«يونسيف» باحداث خدمات اجتماعية متخصصة في الحماية واعادة الادماج لفائدة هؤلاء الأطفال، والتي يتعين عليها أن تكون جزءا ضمن استراتيجية مندمجة للوقاية والتكفل.

وتستجيب هذه الاستراتيجية الى ثلاثة متطلبات، هي التكفل المؤقت بالطفل وتوفير الامكانيات البشرية المؤهلة والتجهيزات الضرورية لضمان التكفل بالأطفال مع احترام حقوقهم في التربية والتنمية والصحة والحماية والمشاركة والتكوين. واعتبرت الـ«يونسيف» أن هذه المعايير يجب أن تكون محددة بشكل واضح ضمن دفتر للتحملات مع نظام للتتبع والتقييم المستمر.

مهاجرون مغاربة يحملون مقتنياتهم من «مساكن» قررت سلطات اقليم الاندلس وبلدة ايل ايخيدو (جنوب) التخلص منها ضمن حملة للقضاء على المساكن غير اللائقة بالحياة الانسانية

ادارة وهيئة تحرير جديدتان لصحيفة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

صدرت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية الجمعة بهيكلية جديدة لهيئة تحريرها.

ويتولى محمد اليازغي، الامين الاول للحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مهام مدير جديد للصحيفة خلفا لمحمد الصديقي عضو المكتب السياسي للحزب.

وقالت مصادر شاركت بأول اجتماع لهيئة تحرير الصحيفة بعد التغييرات التي اجريت ان اليازغي عين كلا من محمد شوقي نائبا له ومصطفى العراقي رئيسا للتحرير وعبد الحميد اجماهري سكرتيرا للتحرير.

وقال محمد اليازغي ان هذه التغييرات تأتي في سياق «خارطة الطريق لمستقبل الاعلام الحزبي» مشددا على «اعادة الهيكلة ومراجعة طرق العمل ومناهج تدبير المؤسسة»، معتبرا انه «من الواجب تصحيح الوضعية المالية والادارية واعادة النظر في المسلك التحريري والانفتاح على انتظارات الشعب المغربي».

واشاد اليازغي بشجاعة وتفاني سلفه محمد الصديقي في اطار حديثه عن الاعلام الحزبي وعن مكانته في الصراع من أجل اصلاح الدولة ودمقرطة المؤسسات والتمكين للخيار الحداثي. واجاب اليازغي بالسلب على سؤال ان كانت صحافة حزبه في مستوى مواجهة المشاكل الحالية للمغرب ومسايرة انتظارات الشعب المغربي. وقال لا بد من الوعي بأن القارئ والقارئة المغربيين قد عاقبانا كمؤسسة وكطاقم وادارة تقنية وادارية ومالية بالعزوف عنا. وفي منهجية الصراحة واستثمار لحظة الوعي الذاتي كان لا بد من استخلاص الخلاصات التي لا بد منها: المقاولة لا يمكنها أن تتحمل عبئا يفوق طاقتها، ولا بد من اعادة الهيكلة ومراجعة طرق العمل ومناهج تدبير المؤسسة ?لا بد من مضاعفة الجهد وما فوق الواجب».

ويعاني اعلام الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ما تعانيه وسائل الاعلام الحزبي التي كانت تحتل حتى نهاية التسعينات المرتبة الاولى في المبيعات بالمغرب واخذ القارئ المغربي بالعزوف عنها بعد ان شاركت الاحزاب الديمقراطية بتدبير الشأن العام من خلال حكومة التناوب وانتهاجها خطا تحريريا مهادنا للسلطات وتبريريا لعجزها واخطائها وهو ما دفع القارئ للجوء الى الصحافة المستقلة التي تميزت بخط تحريري نقدي في ظل توسع هامش الحريات الصحافية.

وتتنافس المطبوعات المغربية اليومية والاسبوعية والدورية على كتلة القراء التي يبلغ حجمها 350 الف قارئ في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 30 مليون نسمة.

وكانت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» تحتل المرتبة الاولى في مبيعات الصحف المغربية منذ صدروها في 1983 استكمالا لمسيرة صحيفة «المحرر» التي كان الحزب يصدرها ومنعتها السلطات سنة 1981.

وتجاوزت مبيعات «الاتحاد الاشتراكي» 200 الف نسخة يوميا في التسعينات لكنها عرفت تراجعا مهولا منذ 2002 حيث نزلت المبيعات الى ما يقارب 10 الاف نسخة وذلك في ظل ارباكات في ادارتها وتضخم غير منتج في كادرها وتعدد المسؤولين عن تسييرها.

«مراسلون بلا حدود» تعرب عن قلقها بشأن وضع الصحافة بالجزائر

■ باريس ـ اف ب: افادت منظمة «مراسلون بلا حدود» في بيان انها وجهت رسالة الى رئيس البرلمان الاوروبي جوزب بوريل عشية زيارته الرسمية الى الجزائر ليدرك «الوضع المقلق لحرية الصحافة في هذا البلد».

ووقع الرسالة التي وجهت الى بوريل عشية قيامه بزيارة رسمية الى الجزائر، الامين العام للمنظمة روبير مينار.

واعرب مينار عن اسفه «لانه منذ اعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 2004 والصحافيون الجزائريون يتعرضون يوميا للمضايقات والرقابة ولاستدعاءات متكررة الى القضاء ولشكاوى بالتشهير من السلطات ولانحياز القضاة».

واكد «ان اكثر من مئة قضية رفعت خلال 2005 ضد الصحافيين وانتهت بادانات وغرامات واحكام بالسجن مع النفاذ او وقف التنفيذ، وبعضها ما زال قيد التحقيق».

واورد مينار عدة امثلة منها وضع محمد بنشيكو مدير صحيفة «لوماتان» المعتقل منذ قرابة السنتين والذي «ما زالت ظروفه الصحية تتدهور».

وطلبت منظمة الدفاع عن حرية الصحافة من رئيس البرلمان الاوروبي التطرق الى عدة قضايا خلال محادثاته مع الرئيس الجزائري مثل «تعديل قانون العقوبات لالغاء احكام السجن في حق الصحافيين» و«انهاء احتكار الدولة للاذاعة والتلفزيون».